

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

للمسلم اليه فذهب كما ذكرنا بطلان التمسك بالبداء الا شرع غير المسلم فما عليه التمسك
 يكون قد فتح المسلم المعتز لديه وبين المسلم من غير رضاه لرضون بطلان بقوله بعض
 العقول الذي ينبغي بين يدي وجعلته كذا التمسك اليه واعطيتني نصيب اعطاني
 واراد عليه يحفظ بصف المسلم فيه لك ونقصه له ولولا انك انت شر فاحقه والمسلم
 اليعنى شرك غيره فيه ما يعنى نقصه فهو بيع حديد وذلك انه يولييه والتولييه
 معنى البيع اذا كان ثوبا او ثوبا فلهما الا خلا فيه ولو انك الم اليه ان تصف ما
 اخذ من المسلم انك لست بالخذ ما يحق للمسلم عليه كان ذلك جائزا **الثانية**
 قال ج ورض وشر يجوز التسعير قال ابن الله وهو انك على اقل ذلك ما
 وتولى ترق اقل البيع على غير رسول الله صلى الله عليه وآله وقاله بالمع بالمدينة
 فقال ايان رسول الله خلا التسعير فقولنا قال الله التسعير العاقل بالبيعة الرازق
 ولست التسعير بسبب الغلائل الهام اذا تسعير سعر ورفع وزناؤه عليه فضع الثابت
 والمسلم الى البلاء وضاق على المائل فوافقه وكان الضرب فيه الكرم **واما**
الموضع الخامس عشر وهو في خلا والمبايعين وتدابيرها
 فاعلم ان خلا فيما يقع في حشم اشغالها احدا في العقدة بالما والخارة لبيع
 فالجلى المير والاشمالج والرباع والتمسح حشته وعقداره وبيعها واصفها ونقصه
 او غير ذلك والخامس الغريب ما حالها في العقدة حشها بل **الاول** في شرح
 او غير ذلك الخلو الرباع والمشتري وما احدها البيع صحيح وقال ابو هريرة في سب
 ويحمله على العتمة من ذلك انك تحمّل على العتمة فليس يدعى التمسك بالبداء البتة فان
 اقامتها البتة كان يبيته من يدعى العتمة اولى ولم يفلحها بيته تخالف خلق فيها
 حكمه واز خلاهما قال قول يولييه على العتمة وان قولها فعدت على علم بطلان
 العتمة عندهم والله سبحانه حتى يفرجها وتحلف هذه كلمة البيع والسلم والحاز
 ويحرفها قال قول يولييه على العتمة عندهم والله والتمسك والهالك بطلب **الثانية**
 وعند وادا اختلف المبيع والمشتري فقال المبيع يعتكزها وقال المستر يكون روبا
 فاليه بيته المشتري لا يبيته من المبيع فاعني عندها وعند اجمع **الثالثة**
 وادا اختلف المسلم والمكاليه في صحة السلم وفساده لا خلا شرط من شرطه
 او ليد شرط شرطه كان الخلو ما ذكره والله في السلمه الا وبعده وعند
 على علم قال ج في شرح وقد يكون القول بول المدي لفتاد السلم كما يكون القول

وللبي يفتاد اليه كما يكون قول المدي صحته وقيل ستمه والى ذلك الهادي
 علمه من القول بول المدي لفتاد السلم فتح يبيته هو ان يكون ليدها يدعى فاد السلم
 للمكالم شرط الاجل وعتقه من شرط العتمة فها هنا القول بول المدي لفتاد السلم
 عنده وذلك البيع اذا ادعا اخل بالمستعير انه وقع على الاجل فيقول كما ان القول بول
 من يدعى العتمة فان كان من يدعى فساد السلم يدعيه فقولنا ان اس المال كان
 القول بول المدي لفتاد السلم فان كان يدعى فساد السلم يدعيه فاسد اجاز يدعى انه
 اسلم اليه عشرة دراهم وخمسة اذ طال حصر ارضيه او دما في حظه معلومه ويدي
 المسلم اليه ان يفرعها ربه العتمة او يدعى المسلم اليه مثلا لك فيقول المسلم انك
 دراهم وكذا وكذا حرا ارضيه او دما وام وذلك ما قد يترك كما ان القول بول من
 يدعى فساد ويقبل بيته والمزاد بوله ان القول بول من يدعى فساد السلم انه يقبل
 بيته في هذا الموضع فتكون حكمه خلا وما ذكره وحكي مع ان رجلا يدعى
 على اخرانه ابتاع منه مائة الف درهم وطلب حيز هذا العتمة وقال زيد للمعلم
 وقال لبايع بل افردهم واقام البيته على ذلك فليقتنه **الرابعة** وان
 اختلفت فيه واشرا المالك بعد فساد السلم كما لم يبيته السلم والبيع على السلم
 اليه واما اخلها في ارجل الثمن وانما رغبته فمقابل **الاول** اذ ابيع
 احدها الحازة المبيع او ادعى ارجل الثمن في وقت معلوم فاسمها من يدعى
اخباره والاجل **الثانية** من شرطه وقال في صلح الزاوية اختلف
 المبيع والمشتري في حازة الشرط او القول بول الثاني وان اختلف المقتري
 والقول بول المقتري فاقصروا فمقتري فان اختلفت فمقتري فقول المقتري
الثالثة اذا ادعى وله الحان انه كان فتح البيع في وجه صاحبه قبل فني فيه
 ايجاز وان كان المقتري فاسمها فمقتري والقول بول المقتري في حيزه واما
 اخلها في المبيع فمقتري **الاول** وان ادعى بجزءها اخرانه امسرى عند
 اذ ما فاقدهم وقال المبيع بجزء العتمة فله فاقدهم وهما حازة المبيع واما
 حازة البيته فاليه بيته امسرى **الثالثة** قال استبط قال اجماعنا ان خلا
 لوداعي على رجل نباع منه حازة فاقده منها فاقام البيته فاد على حازته
 ان يولها كان قد اعفها واما السلم على ذلك وعنه فوقفه بتعقها ووقف
 المبيع بولها قال ج وهذا صحيح اذا لم يكن المشتري قد شرط الحازة واما اذا

المسلم اليه فذهب كما ذكرنا بطلان التمسك بالبداء الا شرع غير المسلم فما عليه التمسك يكون قد فتح المسلم المعتز لديه وبين المسلم من غير رضاه لرضون بطلان بقوله بعض العقول الذي ينبغي بين يدي وجعلته كذا التمسك اليه واعطيتني نصيب اعطاني واراد عليه يحفظ بصف المسلم فيه لك ونقصه له ولولا انك انت شر فاحقه والمسلم اليعنى شرك غيره فيه ما يعنى نقصه فهو بيع حديد وذلك انه يولييه والتولييه معنى البيع اذا كان ثوبا او ثوبا فلهما الا خلا فيه ولو انك الم اليه ان تصف ما اخذ من المسلم انك لست بالخذ ما يحق للمسلم عليه كان ذلك جائزا الثانية قال ج ورض وشر يجوز التسعير قال ابن الله وهو انك على اقل ذلك ما وتولى ترق اقل البيع على غير رسول الله صلى الله عليه وآله وقاله بالمع بالمدينة فقال ايان رسول الله خلا التسعير فقولنا قال الله التسعير العاقل بالبيعة الرازق ولست التسعير بسبب الغلائل الهام اذا تسعير سعر ورفع وزناؤه عليه فضع الثابت والمسلم الى البلاء وضاق على المائل فوافقه وكان الضرب فيه الكرم واما الموضع الخامس عشر وهو في خلا والمبايعين وتدابيرها فاعلم ان خلا فيما يقع في حشم اشغالها احدا في العقدة بالما والخارة لبيع فالجلى المير والاشمالج والرباع والتمسح حشته وعقداره وبيعها واصفها ونقصه او غير ذلك والخامس الغريب ما حالها في العقدة حشها بل الاول في شرح او غير ذلك الخلو الرباع والمشتري وما احدها البيع صحيح وقال ابو هريرة في سب ويحمله على العتمة من ذلك انك تحمّل على العتمة فليس يدعى التمسك بالبداء البتة فان اقامتها البتة كان يبيته من يدعى العتمة اولى ولم يفلحها بيته تخالف خلق فيها حكمه واز خلاهما قال قول يولييه على العتمة وان قولها فعدت على علم بطلان العتمة عندهم والله سبحانه حتى يفرجها وتحلف هذه كلمة البيع والسلم والحاز ويحرفها قال قول يولييه على العتمة عندهم والله والتمسك والهالك بطلب الثانية وعند وادا اختلف المبيع والمشتري فقال المبيع يعتكزها وقال المستر يكون روبا فاليه بيته المشتري لا يبيته من المبيع فاعني عندها وعند اجمع الثالثة وادا اختلف المسلم والمكاليه في صحة السلم وفساده لا خلا شرط من شرطه او ليد شرط شرطه كان الخلو ما ذكره والله في السلمه الا وبعده وعند على علم قال ج في شرح وقد يكون القول بول المدي لفتاد السلم كما يكون القول

في المنة على الجارية فالباع اولى **الرابعة** قالوا ذكره الوان رجلا ادعى
 على رجل انه باع منه جارية فانه يلزمه ان يوفى عنها وادعى المتي على من دفعها
 قال البتة كان يدعى لزوج والمهر على الباع قالوا لا زال زفان لهما قام البتة
 على دعواه حكم ببيتته فان لم يكن حلالا كان اجدها لصاحبه لزوجها اجدها فبيع
 وبيع عليه لمن المنة يدعى له من جفانته وصاحبها يدعى له حتى عنها فان اباها
 حرمها البتة كان عليه من المنة **الخامسة** في شرح الوان ادا
 ابتاع الرجلان رجلا مسلما في بثلثي فباع المنة على من دفعه فباعه فان كان
 المنة في بثلثي فباعه المنة في بثلثي فباعه المنة في بثلثي فباعه المنة في بثلثي
 فالبتة على المنة فبا ادعى في بثلثي فباعه المنة في بثلثي فباعه المنة في بثلثي
 المسلم والمسلم اليه في جنس ما اعلم فيه احسنه او معتادا او كانه فادعى المنة
 اسلمه بزواج على المنة اليه انه اسلم في بثلثي فباعه المنة في بثلثي فباعه المنة في بثلثي
 وادعى المسلم اليه انه اسلمه بحسنه انه وادعى على من دفعه المنة في بثلثي فباعه المنة في بثلثي
 المسلم اليه انه يلزمه اباها وفي السواد ولم يكن له لوجدها ببيتته حلف على اجدها
 على دعوى صاحبه وطلب السلم بينهما وانما حاكمها ببيتته حلف على اجدها
 وتخص المنة ذلك على ما ذكره الاستاذ انها اذا اختلفت في هذه الجزء الذي كان
 فاتها قام البتة قبلت ببيتته وحكم ما ادعاه وانما فالحكمها البتة كانت لبيتته
 المسلم وان لم يكن لها حريمها ببيتته تغافلوا وطلب ان لم يكونوا في ذلك
 ان اختلفت الرجلان فانه قال له الله وهذا لم نص عليه حكما بنا الامم
 ذكره في الوان وقد قيل في المسئلة هذا الا لم يبق البيتان على ان هذا
 العقد قد وقع في بيته فاما اذا اختلفا في وقوعه وفي ببيتته فساقطنا
 حتما لاننا علمت في اجدها فلا يجوز قبول كل واحد منها ولا كذلك اذا
 لم يبق الا ما ادعى في ببيتته فاما اذا اختلفت في ببيتته فادعى المسلم بالاجل
 واخره المسلم دون ذلك فالقول للمسلم في عينه على ما ذكره ابو الحسن المحقق
 لا ينجح المسلم اليه قالوا واما اقام البتة وبيتته واهما بثلثي فادعى صاحبه
 فان اقامها فالبتة ببيتته المسلم اليه لا يجوز له وهو حرمه اعيد على فاسر قوله
 ذكره في الوان **السادسة** وحكى الطحاوي عن ح والي يوسف اذا اختلف

المسلم والمسلم اليه فقال للمسلم اسلمك لك حنسه في كخطه وقال المشايخ
 عشرة من كخطه واما الله وحل ان يكون عشرة من كخطه قالوا في
 سليمان ذكره ابن ساعي عن محمد بن ح والي يوسف نادى انا لست بدارا في
 خطه وقال للمسلم اليه ما يدركه واما ببيتته انها كان ما يدركه ودار في
 قولهم حقا قالوا بل والله ومحمد ان يكون في هذه في المسئلة من دفعه قال
 ويحى على قول ان سطل البنات ومخالفات وبنات اذ اوست احكامها في
 للفتنة مسائل **الاول** اسرى رجل سفا وقال الباع بعتك
 بحسن زها وقال المنة اسرى منه بعشرة واهم فالبتة على الباع والمن على
 المنة وفضل ما لته من اختلافها مقدار المنة من اختلافها نصف المنة
 وحسنه وقال اختلافها نصفه وحسنه بخالفان وبنات اذ الباع في اختلافها
 مقدارها كما قاله على علقا وعل اصلا لا فرق بين ان تكون اسلمة متملكة
 او قامة بعينها وغير من اربع اها ان كان قامة مخالفا ونقضا الباع ولا كرم
 ماله في موضع جزاء الاختلاف في المنة فاما الله وطلب العدة في المنة الحلف
 المنة في المنة بعد الحلف الباع في المنة بعد الحلف الباع في المنة بعد الحلف الباع في المنة
 اولاد في شرح الوان فادعى رجلان في قطع ارض لم يجد احدا معا
 واهلها فقال احدهما ببيتته هذه ميمه وقال اخر حنسه بالبراهم لم اسرى
 ارضت بها واما البتة على ذلك كان اختلافها في ميمه باعابور بطلان
 الباع وذلك لو اختلفا فقال احدهما بعشرة والاخر يقول بحسنه وانا بالبتة
 وطلب العدة ايضا وفي المنة المنة في المنة بعد الحلف الباع في المنة بعد الحلف الباع في المنة
 ابع بعد ذلك فوالسبع كذا او مضه كذا وقال الاخر بل بحسنه او مضه
 اخرى فان اقامتها ببتة بطل العدة ان هذا ما ذكره م الله قدس الله
 روحه في الزبادي وذكره المسئلة في الفراهم في العادي وفضل من الخلاف
 في الدعوى من ان يكون البتة والكفارة ومن ان يكون البتة فان كان بالبينة
 بخوان قول احدهما بعشرة والاخر حنسه فان هاهنا القول للمنة والسنة
 على الباع كما قاله على حكم فاما اذا اختلفت البتة والحسن في الاتفاق للعدا
 فخطر فان ادعى احدهما بخيرى فذلك البلد في المنة الاخر بما جرى عنه هذا
 البلد ولا يخيرى موضع فان القول قول من يدعى ما جرى في البلد في المنة

نَهْأَلَهْ أَلْمَهْأَلَهْ
أَلْمَهْأَلَهْ